كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

إطلاق الحملة الإعلامية لمشروع "تعزيز أوضاع وظروف العاملات في حقل الرعاية الصحية في لبنان" الممول من الاتحاد الأوروبي

الحفل الختامي
الخميس 12 تموز 2006
****
للمطابقة عند الإلقاء

معالي الوزير وائل أبو فاعور،
حضرة رئيس مؤسسة عامل كامل مهنا،
حضرة ممثلة سيستاس ندى كارايفانونفا،
حضرة السيدات والسادة،

نجتمع اليوم أعضاء في الحكومة وشركاء من منظمات المجتمع المدني وشباباً وأعضاء في الأسرة الدولية حول هدف مشترك واحد ألا وهو رفض التمييز والعنف ضد النساء في لبنان.

في العديد من البلدان، وخصوصاً في منطقة جنوب المتوسط، ما زالت الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية للنساء محدودة، وذلك غالباً نتيجة قوانين العائلة وقوانين الأحوال الشخصية. ولبنان للأسف واحد من هذه البلدان. ورغم أن الكثير من النساء يشاركن بفاعلية في الحياة العامة والجامعات والشركات والشبكات الاجتماعية – وحسهن المهني مساهمة يقدمنها لمجتمعهن – فإن تمثيلهن هو ما دون المستوى بدرجة كبيرة في المناصب العليا، لاسيما عند المقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة.

إن النساء ممثلات بشكل غير ملائم في مجلس النواب حيث يشكلن 3% من أعضائه فقط. والأمر سيان على صعيد السلطة المحلية، حيث تشغل النساء 526 منصباً بلدياً من أصل 11.424 منصباً في لبنان. كما تغيب النساء عن الحكومة الحالية. ويجب تالياً أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: إن كان عدد النساء في عملية صنع القرار قليلاً لهذه الدرجة، فكيف يمكن أن تعكس القرارات بصدق احتياجات النساء؟

في ما يتعلق بالتشريعات، ما زالت هناك قوانين تمييزية خاصة بالزواج والإرث والطلاق والحضانة. وقد وقَّع لبنان العديد من المعاهدات الهادفة إلى تحسين وضع النساء، بما في ذلك اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإنما مع العديد من التحفظات. ولا يمكن تحقيق المساواة مع التحفظات. ويستمر الاتحاد الأوروبي في دعوة لبنان إلى رفع تحفظاته، كما حصل أخيراً في بلدان أخرى في المنطقة.

وهناك أيضاً تمييز كبير بين الجنسين في مكان العمل في لبنان. فرغم المستوى التعليمي العالي للنساء، ما زالت الأجور التي يقبضنها أقل بكثير من أجور نظرائهن من الرجال. وكمعدل، تقبض النساء 71% مما يقبضه الرجال. وحتى عند تأدية العمل عينه في المؤسسة عينها، تحصل النساء غالباً على أجور أدنى. وهذا الأمر يناقض ما جاء في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل". وتتمتع النساء بفرص أقل في التقدم الوظيفي. وتمت في الماضي مناقشة مشاريع قوانين لوضع حد لهذا الجانب من التمييز بين الجنسين، لكن من دون تحقيق أي تغيير فعلي. وتميل النساء إلى العمل بصورة أساسية في ما يُعرف بالمهن "الناعمة" (الرعاية الصحية والتعليم والإدارة العامة)، مع اعتبار هذه المهن أحياناً أقل قيمة مما يُعرف بمهن الذكور.

ورغم أن العنف في مكان العمل على شكل إساءة جسدية أو نفسية شائع للأسف في الكثير من بيئات العمل، فإنه يشتدُّ بصورة خاصة في القطاع الصحي ويخلف تداعيات خصوصاً على النساء. فقد خلص تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن لبنان إلى أن 6% من جميع العاملات الصحيات في لبنان يعانين من الإساءة الجسدية، 41% منهن يعانين من الإساءة النفسية و2.3% من التحرش الجنسي. ولا يُعزى هذا الوقع غير المتوازن على النساء ببساطة إلى كونهن يمثلن غالبية العاملين، بل إن الإساءة هي بسبب الجنس على غرار التحرش الجنسي. ويمكن أن يكون لهذا النوع من سوء المعاملة تداعيات خطيرة، تتراوح بين الانهيار وتراجع الإنتاجية وحتى الانتحار، بينما تترتب نتائج محدودة أو تغيب بالنسبة إلى المرتكبين. لذلك يبدو واضحاً أن التوعية على هذه المسائل بالغة الأهمية. وعليه فإننا نشيد بأهداف المشروع الذي تتولاه مؤسسة عامل وسيستاس ونتائجه.

وأنتهز هذه الفرصة لدعوة مجلس النواب والحكومة من خلال الجهود التي يبذلها رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي إلى الإقرار الكامل بأهمية منح النساء في لبنان حقوقهن وتوفير الحماية القانونية الضرورية لهن.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع سياساته وكجزء من إستراتيجية المساواة بين الرجال والنساء (2010-2015). فحتى اليوم تم تحقيق الكثير من التقدم في انضمام المزيد من النساء إلى القوى العاملة في أوروبا. ويقارب المعدل الأوروبي اليوم الـ60%، مقارنة بـ52% في عام 1998. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى بلوغ مستوى 75% للرجال والنساء بحلول سنة 2020. كما أن جهود الحد من العنف بسبب الجنس، بما في ذلك العنف ضد النساء في مكان العمل، مدرج في الإستراتيجية.

وتبقى المساواة بين الجنسين مسألة تطاول جميع المجالات في لبنان بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وإنما يجب مقاربتها مباشرة. فمنذ عام 2009، استفاد لبنان من ست مبادرات مختلفة بقيمة 3.5 مليون يورو لتحقيق المساواة بين الجنسين على صعيد الممارسة، لاسيما من خلال المساهمة في زيادة مشاركة النساء في عمليات التنمية المحلية وإشراك الرجال في مكافحة العنف ضد النساء.

السيدات والسادة،

يسرّني أن أعلن عن تخصيص أموال إضافية في سنة 2012 لمبادرات تستهدف النساء اللبنانيات. ونحن في الوقت الراهن نعدّ للدورة الجديدة من البرمجة مع الحكومة اللبنانية، ويمكنكم أن تتأكدوا من أن الدعم المستقبلي للاتحاد الأوروبي لتحسين ظروف المرأة سيترجم بخطوات ملموسة.

في الختام، آمل في أن أرى المزيد من الشابات والشبان في لبنان يعملون معاً على مسألة التمييز والعنف ضد النساء. وأشجع الشابات والشبان على استخدام أدوات التواصل الاجتماعي، وتبادل الرسائل مع مجتمعهم وحكومتهم لتغيير الذهنيات والسلوكيات الخاصة بالتمييز والعنف ضد النساء. تحدثن وتحدثوا إلى الأصدقاء والزملاء والعائلة عن التمييز والعنف ضد النساء والفتيات وكيفية وضع حد له!

وأودّ أن أشكر مؤسسة عامل وشريكتها سيستاس على عملهما الممتاز، فجهودكما ستقدم من دون أدنى شك مساهمة للمجتمع برمته.

شكراً.